الوطن العربي وتحديات المستقبل

د. عمر عبد الحفيظ شنان

كلية القانون، جامعة التحدي، سرت

مُقدّمة:

تستند هذه الورقة البحثية على فرضية هامة وهي أن القرن الواحد والعشرين يختلف عن القرون الماضية في كونه قد درس مسبقاً ولمدى أطول عن طريق استخدام مناهج الدراسات المستقبلية. وتعددت بذلك على مستوى العالم المتقدم المراكز البحثية المهتمة بهذه الدراسات. بينما هي في الوطن العربي جد قليلة ولم ترق إلى المستوى المطلوب من الاهتمام، إذا كان ذلك في الجامعات والمراكز البحثية أو على المستوى الرسمي.

وتعتبر الورقة مساهمة متواضعة لعملية الحوار والتحليل التي لا تقتصر على معطيات الحاضر واحتمالات المستقبل بل الأخذ في الاعتبار خبرات الماضي والواقع وتجاربه، لكي يستخلص منها الدروس للتعامل مع القرن الواحد والعشرين، الذي ليس في تاريخ البشرية أن استعد لقرن بالدراسات والتوقعات مثلما استعد له. كما لم يتم أن محص وحلل مقدماً قرن من الزمان كما حدث لهذا القرن.

لذا هذه الورقة هي للتأمل في مستقبل هذه الأمة، وتكتسي أهمية الإشكالية المطروحة كوننا على أعتاب مرحلة من الزمان ستشكل بلا شك نقلة نوعية في مستقبل العالم، الذي نحن جزء منه نتأثر بما يجري فيه من متغيرات. لذا، سوف تستعرض هذه الورقة البحثية أهم التصورات للمتغيرات التي تناولها الباحثون في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وأجمعوا على أنها من القضايا الكبرى التي سوف تواجه العالم، ثم إسقاطها في البحث على الواقع المعاش للوطن العربي وهو يواجه المستقبل. وهذه المتغيرات تم اقتصارها في ثلاث تحديات كبرى تناولتها الورقة في مبحثين. الأولى منها هو التحدي التكنولوجي الذي يعتمد أساساً على المعرفة والذكاء الصناعي وما يصاحبه من تداعيات، كالتغير الاجتماعي المتسارع والانفتاح الإعلامي وتغير

• قُدمت هذه الورقة في المؤتمر الوطني لتطوير المناهج في الجماهيرية تحت رعاية أمانة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة سرت 1998.

الأهميـــة النســـبية لقـــوى علاقات الإنتاج. وعند تناول هذا التحدي وتداعياته يتطرق البحث للواقع الحـــالي لمؤسســـات التعـــليم والبحث العلمي في الوطن العربي من خلال إعطاء إحصائيات مقارنة لهـــذه الـــتداعيات مـــع ربطهـــا بمشاريع التنمية الاقتصادية. والتحدي الثاني، هو عصر التكتلات والديمقـــراطية وفيـــه يتم التعرض لأسباب ظهور التكتلات الحالية على مستوى العالم ولماذا تخلف العـــرب عـــنها. وفـــي التحليل تتناول الورقة أسباب القصور التي منها ميثاق جامعة الدول العربية وتخـــلفه عـــن الـــلحاق بالمســـتجدات، وعدم وجود تكتل اقتصادي عربي حتى وإن كان على أدنى مستوياته.

وفـــي هذا السياق تم ربط هذا القصور بعدة مؤشرات منها انعدام الإرادة السياسية وهروب رأس المـــال العـــربي لخـــارج الوطن العربي. وتشير الورقة بالخصوص لأهمية تكامل سوق العمل والـــتخطيط الاقتصـــادي الـــبعيد المـــدى وربطه بالاحتياجات المستقبلية ودور الجامعات ومراكزها البحـــثية في مجال التكامل. وفي المبحث أيضاً تم التطرق لأزمة الديمقراطية التي سيواجهها العالم في الألفية الثالثة.

وفـــي إطـــار التحليل يتطرق البحث لأسباب هذه الأزمة في الوطن العربي مع المقارنة بما يجـــري فـــي الـــدول الأخـــرى من العالم. وتستخلص الورقة في الخاتمة على أن الركيزتين العدالة الاجـــتماعية والديمقـــراطية السياســـية هـــي مـــن الشـــروط الهامة لدخول المتغيرات والتحولات المســـتقبلية، الـــتي ســـوف لـــن تعمل إلا في ظل هامش واسع من الحريات العامة ونتاجاً للإرادة الشـــعبية وتكويناتها الفاعلة. ولهذا يشير البحث إلى أنه، لمواجهة الألفية الثالثة لا بد من البدء في التخطيط للمستقبل.

هدف البحث:

مـــن خلال التأمل، المستقبل ليس قدراً محتوماً فهو منوط بجهد الإنسان فرداً كان أو مجموعاً، أي بنوع إدراكه وبشـــكل ســـلوكه فليس ثمة تقدم حتمي أو تأخر مفروض. وإنمـــا هـــنالك اتجاهـــات مختـــلفة في المستقبل البعيد أو القـــريب. "ولاستجلاء ما سوف يكون عليه المستقبل يستند عـــلى درجـــات مـــتفاوتة من الإمكان والترجيح، ولا نقول التثـــبيت، لأن المســـتقبل بطبيعته ميدان الاحتمال"[1]. لذا تم الاســـتناد فـــي الـــبحث على التحليل، لأنه يقوم أساساً على الوصف. والوصف من الناحية المنهجية يسبق التفسير.

لذا تهدف هذه الورقة تناول بعض القضايا المستقبلية الكبرى التي ستواجه العالم وليست كلها، بل تلك التي تعتبر مـــن الشـــروط الأساسية للتأقلم مع القرن الواحد العشرين. وعـــلى ضـــوء ذلك قسمت هذه الورقة البحثية إلى مبحثين تتـــناول هذه التحديات المستقبلية موجزة في محورين سبق ذكرهما في المقدمة.

المبحث الأول

التحدي التكنولوجي

حـــتى منتصـــف القـــرن العشـــرين لم يكن العلماء والسياســـيون وأصحاب القرار يفكرون في المستقبل وذلك

[1] د. رزق قسطنين، مطالب المستقبل العربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، ص 48.

لانشـغالهم الأكـبر بالماضـي والحاضر. وإذا فكروا في المسـتقبل كـان لسنوات قليلة مقبلة. في عام 1929 على سـبيل المـثال كانت أول خطة اقتصادية مستقبلية عرفها العالم، وهي الخطة الخمسية التي وضعتها الدولة السوفييتية ولكنها لم تتعد هذه الخطة الخمس سنوات، أما في الفترة ما بعـد الحرب العالمية الثانية بدأ العلماء يفكرون ويخططون لمسـتقبل أطول مدى، خاصة في مجال الاقتصاد والتنمية وبدأ بذلك الحديث عن الخطة العشرية للتنمية.

ويمكـن القـول بأنـه مع نهاية الستينات من القرن العشـرين بـدأ بفاعلية الدراسات المستقبلية (futurology) لمدى أطول وتعددت بذلك المراكز والمعاهد المهتمة بالأمر فـي الـدول الصناعية المتقدمة. وفي ذات الاتجاه تقدمت تقدمـاً ملموسـاً مـناهج الدراسـات المسـتقبلية في شتى المجـالات عـن طريق استخدام النماذج الإحصائية وعلم الرياضـيات المتقدمة لإسقاط التنبؤات وصياغة التصورات الممكـنة للمستقبل. وتضاعف الاهتمام من قبل الحكومات بنـتائج تلك الدراسات ووضعها موضع التنفيذ. في حين ما يؤسف له أن مثل هذه المراكز في الوطن العربي ما زالت جـد قليلة وأغلبها تخضع للاجتهادات الشخصية وقلما تجد نتائجها طريق التنفيذ.

ومـن جملة الدراسات البحثية للتصورات والتوقعات المختـلفة لما يحدث في القرن الواحد والعشرين نجد اتفاق الآراء عـلى اكـتمال ثلاث ثورات هائلة بدأت معالمها في الـدول المـتقدمة صـناعياً وتلك التي تقدمت صناعياً في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وتعتبر هذه الثورات أو الـتحولات مـترابطة وإنجازها يعتبر من الشروط الهامة لمواجهة متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين.

أولى هـذه الـتحديات هو التحدي التكنولوجي أو ما يسـمى بالتكنولوجية الثالثة التي تعتمد أساساً على المعرفة العـلمية المـتقدمة والاسـتخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيـرة سـريعة. وهذا التحدي في مضمونه يختلف نوعياً عـن الـثورة الصناعية التي بدأت في القرن التاسع عشر والـثورة الصـناعية الـثانية التي كانت في أواسط القرن العشرين.

ويقـدر خـبراء الدراسات المستقبلية حجم المعرفة العلمية التي كانت خلال السنوات الثلاث المتبقية من القرن العشـرين "متسـاوية أو تـزيد عمـا تراكم من المعارف الإنسـانية منذ بداية التاريخ"[1]. ولا شك أن هذا الكم الهائل مـن المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يسـتخدمه. كمـا أن هذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات والـتعرف على طرق استخدامها هما محل التقدم في القرن الواحـد والعشـرين. لذا من حيث الخصائص تختلف هذه الثورة عن الأولى والثانية في العديد من الوجوه. فإذا كانت الأولى اعـتمدت عـلى البخار والميكانيكا والفحم والحديد وعـلى قـوة الدولـة العسـكرية لتأمين المواد الخام وفتح الأسـواق من خلال الاحتلال العسكري الاستعماري، نجد أن الـثورة الـثانية اعتمدت على الطاقة الكهربائية والنفط والطاقة النووية وفن الإدارة الحديثة.

أمـا هـذه الـثورة التكنولوجية الثالثة سوف يكون اعـتمادها أساسـاً على العقل البشري والإلكترونات الدقيقة والهندسـة الحيوية والكمبيوتر والذكاء الاصطناعي بما في ذلـك توليـد المعلومات حول شؤون المجتمعات والطبيعة واخـتزان هـذه المعلومات واستردادها وتوصيلها بسرعة متـناهية. وتعتمد أساساً في نشاطها الدولي على الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات العملاقة كأوعية تنظيمية لها.

ولكـي نقترب أكثر بالتصور لما سوف يكون عليه العـلم والمعـرفة من تطور في المستقبل إذا ما أخذنا بعين الاعتـبار مـا توصلت إليه المعرفة في فترة الستينيات من

[1] الجويلي، عمرو، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1996.

القـرن العشـرين. عـندما اسـتطاعت الولايات المتحدة الأمـريكية من إرسال أول إنسان إلى سطح القمر وإرجاعه إلى الأرض مـرة ثانيـة. وكذلـك ما توصل إليه الاتحاد السـوفييتي مـن إرسال العربة "لوناخود" بدون إنسان لكي تسـير على سطح القمر والتخاطب معها من الأرض لتقوم باكتشـاف تضـاريس سـطح القمر وأن ترسل معلومات وصـور بسرعة متناهية. هذا إضافة لما توصل إليه العلم مـن طور في مجال استخدامات الليزر والإنسان الآلي في مجـال الصـناعة وتطوير أسلحة الدمار الشامل في العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين. فما بالنا إذن ما سوف يكـون عليه هذا القرن الواحد والعشرين والمستقبل؟ خاصة إذا مـا علمـنا مـا تنطوي عليه حالياً المعامل والأبحاث العـلمية مـن تطور وأسرار في الدول الصناعية المتقدمة. فالعمـاد الأول إذن لهـذا التحدي هو العقل البشري وليست القـوة الميكانيكية، لذا لن يكون حكراً على الدول الغنية أو الكـبيرة المسـاحة والغـنية بمواردها الطبيعية. بل يمكن لجميـع الـدول الدخـول في غمار هذا التحدي متى ما تم اهـتمامها بـأعداد أبنائها تربوياً وتعليمياً. إذن، مطالب هذا القرن هي المعرفة الصحيحة المنتظمة المتطورة، والفاعلية المتصـاعدة لمباعث هذا التسارع هو حشد العقول المدربة والمؤسسـات والأجهـزة المـتطورة. فهذا القرن هو قرن المعـرفة ومجـتمع المعـرفة. وتـترتب عن هذه الثورة التكـنولوجية عـدة تداعيات نجمل بعضها في الآتي: أولاً الـتغير الاجـتماعي المتسارع، ويقصد به المعايير والقيم والعلاقات الاجتماعية بحيث ستكون عرضة للتغير والتبدل عدة مرات لا من جيل إلى جيل ولكن في حياة الجيل نفسه وهـذا ما أشار إليه بعض من الباحثين من ضمنهم "توفلر" في كتابه المشهور "صدمة المستقبل".

وتشـير بعـض هـذه الدراسات إلى أن هذا التغيير الاجـتماعي يتطلب من كل فرد ومجتمع أن يكونا سريعي الـتكيف مـع كل تحول وتبدل، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا إذا كـان مسلحاً بنوع من التفكير والمعرفة. ويرى آخرون أن الجيل القادم سيكون عرضة لتبديل وظيفته بمعدل أربعة إلى سـتة مـرات عـلى امـتداد حياته المنتجة[1]. وهنالك مؤشـرات تشـير إلى أن بعض المهن سوف لن تكون أو بـدأت بـالفعل في طريق الزوال. كالرسم الهندسي اليدوي والطبع على الآلة الطابعة والتلكس، وبالمقابل تبدأ بالظهور مهـن جديدة تواكب المتغيرات كمهندس معلومات ومهندس ذكـاء صـناعي ومهندس تقانات الليزر ومهندس الإنسان الآلي [الربوت] ومدير خدمات المعلومات... الخ.

إذن، إذا كـان المستقبل هو مجتمع المعرفة، فالعبء فيـه يقع بصفة عامة وفي الوطن العربي بالخصوص على الـنظام التربوي المبدع الخلاق ومؤسسات البحث العلمي، والإعـداد الأمثل لمواجهة هذا التحدي هو إعادة النظر في النظام التربوي والتعليمي الحالي في الوطن العربي. ابتداء مـن التعـليم الأساسي وبرامجه التي يجب أن تترافق مع إعـادة الـنظر الشاملة للأطر الاقتصادية الوطنية وبرامج التـنمية. وفـي هذا المجال تجدر الإشارة لما يؤسف له أن تطويـر مناهج التعليم المعتمدة حالياً في البلدان العربية ما زال محصوراً في قلة محدودة من قبل موظفي الدولة تنتقي عشـوائياً، وقـلما تكـون لهؤلاء الخبرة في مجال التعليم وفلسـفته أو العلاقة بالأطر الاقتصادية والاجتماعية. ويندر كذلـك بالخصوص أن تستشار مؤسسات الاقتصاد ومعرفة احـتياجاتها مـن مؤسسات التعليم، ولهذا تبقى هذه المناهج دون تأثيـر في الخطط التنموية[2]. هذا، وعلى الرغم من أن الإحصاءات المتاحة تشير إلى الزيادة الملحوظة في الإنفاق عـلى التعـليم فـي الوطن العربي، لكنه برغم التوسع فيه تعـاني أغلبية مؤسساته بإشكاليات عديدة متشابهة. وتشير إحصائية عام 1995 أن عدد الجامعات العربية وصلت إلى

[1] الشريف حسن، تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد 224، أكتوبر 1997، ص 74.
[2] المرجع السابق، ص 80.

132 جامعة تضم 957 كلية في مختلف التخصصات وأكثر من ثلث هذه الجامعات أقيم بعد عام 1980. أما الكليات خارج الجامعة وصل عددها إلى 150 كلية و359 معهد تقني عالي، وضمت جميع مؤسسات التعليم هذه ثلاثة ملايين طالب، وبلغت ميزانية التعليم في تلك السنة ثلاثين مليار دولار[1]. أما الإشكاليات المتشابهة التي تواجه مؤسسات التعليم العربية، تتمثل في اكتظاظ الطلبة وفقر المواد التعليمية والمخابر بما في ذلك شح المراجع وانعدام التفاعل مع مؤسسات التعليم العالمية، وهو ما يجعلها متخلفة باللحاق بالمستجدات. كما أن غالبيتها تعتمد على التقويم التقليدي والامتحانات فيها ترتكز على قدرة الطالب على حفظ المعلومات وليس على تحليلها والابتكار فيها. فالمعرفة المنشودة هي ليست مجموعة معلومات وإنما هي التهيؤ العقلي للاكتساب والقدرة على هذا الاكتساب.

ولهذا، على الرغم من هذا التوسع في مؤسسات التعليم وعدد الطلبة المتخرجين إلا أن أغلبيتهم من حملة شهادات واختصاصات تقليدية عامة وأكثر من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابهم، ويلتحق أكثرهم بعد التخرج في مجالات عمل مختلفة ولكنهم مفتقدين للخبرة التي تطلبها المؤسسات والوظائف التي يعملون فيها. هذا إلى جانب البطالة المقنعة الناتجة من تضخم مؤسسات الدولة بالوظائف غير المفيدة.

لهذا من الضروري بمكان، لمواجهة متطلبات هذا التحدي إعادة النظر في أهداف التعليم وفلسفته وبخاصة في المستوى الجامعي، ولا بد أن تنقل قضايا سوق العمل واحتياجاته إلى مركز الأولوية في برامج تطوير مؤسسات التعليم والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة التي يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار خاصة ما لجأت إليه بعض الدول الحديثة التصنيع كماليزيا مثلاً، التي ارتكزت نهضتها الاقتصادية بتطوير مؤسسات التعليم وربطت هذا النظام بقرار سياسي عالي تمت متابعة تنفيذه عن قرب وعلى المستويات الوطنية لتشارك في بلورة نظرة وطنية شاملة لما هو مطلوب من المجتمع بمختلف فئاته[2]. والقصور العربي ليس قاصراً فقط على مؤسسات التعليم، بل يشمل أيضاً مؤسسات البحث بمختلف أشكالها.

وفي السياق المقارن، نجد الدول المتقدمة تنفق ما يقارب 97% مما ينفق عالمياً على البحث والتطوير التكنولوجي بينما إنفاق الدول العربية لا يتجاوز 5% من الناتج الوطني أما في إسرائيل يتعدى 2%.

وتقدر الإحصائيات المتاحة في الوطن العربي عدد العاملين في مؤسسات البحث العلمي بحوالي 3118 عالماً يعملون في 29 مجالاً. وهي نسبة ضئيلة لا تتجاوز 1.7% من عدد العاملين في البحث خارج الجامعات لكل عشرة آلاف من القوة العاملة العربية. ويتوزعون هؤلاء وفقاً لتخصصاتهم على النحو التالي: العلوم الأساسية 22% والعلوم الطبية 26% العلوم الهندسية 20% العلوم الزراعية 24% الاقتصاد والإدارة 8%[3].

وما يؤسف له أن نسبة ما ينشر من البحوث خارج الوطن العربي تبلغ 43% من مجموع البحوث العربية، وما ينشر منها باللغة العربية 5% فقط. أما باللغة الأجنبية تصل النسبة إلى 95%[4].

في ذات السياق عن البحث العلمي يلاحظ ضعف الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات خلال العشرة سنوات الأولى من عملهم (0.5 بحث كل عام). وترجع الأسباب لقلة أو عدم الحافز العلمي على الإنتاج

---

[1] المرجع السابق، ص 69.

[2] د. خضري محسن، نزيف العقول العربية، مجلة الوحدة، العدد 100، يناير 1993، ص 165.

[3] المرجع السابق، ص 166.

[4] المرجع السابق، ص 166.

الفكـــري. ومـــع هـــذا على الرغم من ضآلة ثروة العقول العـــلمية العـــربية، لكـــنها لو أحيطت بالرعاية ووفرت لها أدوات الحـــرية الكفيـــلة بالإسهام في الاستكشاف والابتكار فـــي حقـــول العلم المختلفة. والدليل على ذلك نشاط وإبداع هـــذه العقول العربية المهاجرة التي بذل الكثير في إعدادها ومـــدى إســـهامها الـــبارز والمـــتميز في مراكز البحوث والجامعات الأجنبية.

والـــتداعي الثاني لهذه الثورة التكنولوجية يتمثل في الانفـــتاح الإعلامـــي بحيـــث أصـــبحت وســـائل الإعلام والاتصـــالات الســـريعة تعبر الحدود بلا قيود. فمنذ نهاية القـــرن العشـــرين جعـــل الاستقبال والإرسال عبر الأقمار الاصـــطناعية من الحدود السياسية ووسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائيـــة وقليـــلة الفاعلية في منع أو تحصين المجتمع العـــربي من استقبال محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية الوافـــدة. وهـــذه الثورة الإعلامية المتسارعة تتصف أساساً بالـــتفاوت فـــي الإمكانيات المادية منها والبشرية بين دول العـــالم. لـــذا الواقع الحالي هو سيطرة الدول المتقدمة بحكم إمكانياتها على الدول النامية وبذلك تصبح هذه الدول ومنها العـــربية مجـــرد مستهلك للإعلام الذي يبث من هذه الدول المـــتقدمة. ولهـــذا نجـــد حاليـــاً أن 80% مـــن الأخـــبار والمعلومات المتداولة عالمياً تصدر من وكالات أنباء الدول المتقدمة[1].

لهـــذا خصـــائص النظام الإعلامي الحالي هو تدفق المعـــلومات فـــي اتجـــاه واحـــد، من الشمال إلى الجنوب وتخضع للاحتكار الذي تمارسه قلة من الدول والمؤسسات. وفي هذا السياق تشير الإحصائيات المقدمة من قبل منظمة اليونســـكو إلى أن شـــبكات التليفزيون العربية تستورد ثلث إجمـــالي البث كسورية ومصر، ونصف هذا الإجمالي في كل من تونس والجزائر. وتزيد النسبة في لبنان بحيث تبلغ نســـبة الـــبرامج الأجنبية 69% من البرامج الثقافية[2]. ويعد الأخطـــر مـــن ذلـــك هو أن ثلثي برامج الأطفال تبث بلغة أجنـــبية وبـــدون تـــرجمة. ولا شك في إطار هذا التحدي الإعلامـــي، التحصـــين الحقيقـــي هو الوعي والقدرة على الفـــرز الـــنقدي والقـــدرة عـــلى تقديم البدائل الأكثر جدية ومصـــداقية وجاذبية. فالمجتمع العربي محتاج الآن لأجهزة إعلاميـــة خلاقة ومقتدرة للمحافظة على الهوية الحضارية والقوميـــة لتحفظها من المسخ والذوبان وألا يتحول المجتمع العربي إلى متحف تراثي منغلق وجامد.

أمـــا الـــتداعي الثالث هو تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقـــات الإنتاج. بحيث ينتهي التميز التقليدي بين العمل اليـــدوي والعمـــل العقلي والإداري. كما سينتهي التميز بين الإنتاج والتجارة والخدمات. وكل نشاط اقتصادي سينطوي عـــلى عناصر إنتاجية، خدمية، تسويقية متداخلة. فالإنسان الفاعل في هذا القرن هو الإنسان المتعدد المهارات والقادر عـــلى التعلم الدائم وإعادة التدريب والتأهيل عدة مرات في حياته[3].

وتـــأخذ خدمـــات المعلومات فيه النصيب الأكبر من الوقـــت والطاقـــة والقـــوة البشرية، وهو ما بدأ بالفعل في الســـنوات الأخيرة من القرن العشرين عن طريق الخدمات الـــتي تقدمهـــا شبكات الانترنيت وغيرها من الوسائط. ولا شك أن هذا التحدي في الوطن العربي يقع بالضرورة على عـــاتق أنظمة التعليم ومؤسسات البحث العلمي والإعلام في إعـــداد مجتمع بهذه المواصفات. وتجدر الملاحظة، إلى أن هـــذا الـــتداعي لا يعني الدول النامية وإنما الدول المتقدمة أيضاً التي تعتني به وتأخذه بكثير من الاهتمام، ومثال لذلك

---

[1] دجاني نبيل، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد 224، أكتوبر 1997، ص 59.

[2] وثيقة عمل المؤتمر الدولي الحكومي للسياسة الإعلامية في الدول العربية، الخرطوم، 1987، ص 25.

[3] شريف حسن، مرجع سابق، ص 76.

نجد ما تناوله كتاب توفلر "أمة في خطر" هز أنظمة التعليم والبحث العلمي والمشتغلين في مجاله، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث زادت من التكريس والاهتمام في وضع استراتيجية شاملة وبعيدة المدى للتعليم ومناهجه.

وقد ظهر هذا المؤشر من الاهتمام في خطاب الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، وهو يخاطب الكونغرس الأمريكي بعد إعادة انتخابه للمرة الثانية في عام 1997. بحيث تضمن خطابه أهم موجهات قضايا التعليم واستراتيجية برامجه في القرن الواحد والعشرين.

وبنفس القدر من الاهتمام نجده في كثير من الدول الأخرى، ومنها ما تناولته محاضرة الأخ قائدة الثورة الليبية في إحدى لقاءاته بالطلاب حول قضايا التعليم في الجماهيرية الليبية. وأشار بالخصوص إلى أن "العلم هو حاجة ضرورية ونحن بحاجة للعلم والتحليل لمعطيات العالم المضطرب وأن نثبت أقدامنا وسط هذا العالم"[1]. حاثاً بذلك الطلاب على الاهتمام بالعلم لمواجهة المستقبل.

وإذا كان التفاوت بيننا والدول المتقدمة بامتلاك التكنولوجيا، لا يعني بالضرورة عدم إمكانية توظيف التكنولوجيا ومعرفتها وربطها بالبيئة المحلية الملائمة لها والمرتبطة باحتياجات التنمية. آخذين في الاعتبار أن نقل التكنولوجيا لا يعني معرفتها، ومن البديهي العلم والتكنولوجيا حالياً هما في خدمة أقلية من الشعوب في حين أنهما أقدر ما تملكه الإنسانية من أدوات ووسائل لحل مشاكلها الاقتصادية والتنموية "فالتكنولوجيا هي تعبير عن عبقرية الإنسان وانتصاراته، وعن تقدم العلم والمعرفة عبر القرون وعبر الحدود فلا بد من العمل على كافة المستويات من أجل جعل التكنولوجيا لتكون النمط النموذجي للتراث المشترك للإنسانية"[2].

المبحث الثاني

عصر التكتلات والديمقراطية

وهو التحدي الثاني الذي سيواجه الوطن العربي. فالتكتلات التي ظهرت على المستوى العالمي هي نتاج للإدراك المتزايد على أن التكنولوجيا سوف تحل محل الأيدلوجيا في صياغة شكل المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تتطلب استثمارات هائلة في التعليم والبحث العلمي وسوقاً كبيرة مستقرة.

ومن الأمثلة لهذه التكتلات تكتل جنوب شرق آسيا الذي يضم كل من سنغافورة وتايلاند وماليزيا. والتكتل الذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وغيرها من التكتلات التي ظهرت مؤخراً في إفريقيا وغيرها من دول العالم. ولكن النموذج الرائد لهذه التكتلات هو السوق الأوروبية المشتركة بحيث أصبحت أمور هذا التكتل تتجاوز الأمور الاقتصادية إلى أمور سياسية وثقافية وبيئية.. الخ. مع شروط أدنى للالتزام باحترام الحريات الأساسية لحقوق الإنسان.

والعرب الذين هم أكثر شعوب العالم تماثلاً لغة وثقافة وحضارة وموقعاً من الناحية الجغرافية والقدرة على الوحدة، وفي أدنى مستوياتها الوحدة الاقتصادية نجد الواقع العربي في ظل هذه التكتلات أكثر تمزقاً في الوقت الذي أصبح فيه لا مكانة للدول القزمية. وجامعة الدول العربية بدلاً عن تحديثها كوعاء وحدوي في أدنى متطلباته نجد في الآونة الأخيرة الحديث عن إيجاد الآلية التي يمكن بها الدخول في إطار العولمة، والشرق أوسطية... الخ. فالجامعة العربية هي منظمة إقليمية وتعبيراً عن القومية العربية، لذا يجب التمييز في طبيعة نشاطها بين مسألتين مستقلتين،

---

[1] محاضرة للأخ قائد الثورة في جامعة التحدي، سرت، بتاريخ 1427.12.10م (1997)ف.

[2] بيجاوي محمد، نحو اقتصاد دولي جديد، اليونسكو، 1980، ص 328.

وهمـــا أولاً المستقبل والواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأمـــة فـــي مواجهـــة الـــتحديات المستقبلية، ثم ثانياً دور الجامعـــة العـــربية كمنظمة إقليمية أخفقت منذ إنشائها وفي كثير من الأحيان من تحقيق أغراضها الرئيسية كالتدني في الأداء وفـــي ميادين أخرى مختلفة، والجامعة كمنظمة هي الإطـــار الـــذي تتشكل فيه العلاقات ما بين الدول العربية، ومـــع ذلـــك الحديث عن تطوير وتعديل الميثاق الناظم لهذه العلاقـــات ما بين الدول العربية، وترقية دور الجامعة لأداء دورهـــا نجده يطرح فقط في أعقاب كل أزمة تتعرض لها العلاقات العربية العربية.

ولا شك لأسباب أزمة حرب الخليج وما ترتب عنها مـــن تداعيـــات، بمـــا في ذلك التطورات التي حدثت على المســـتوى العربي والدولي، كانهيار القطبية الثنائية وظهور التكـــتلات والكيانـــات المصلحية والمشارف الحالية لنظام دولـــي جديـــد لا يعرف العرب حتى الآن موقعهم فيه. نجد على بساط البحث الحاجة الملحة لتعديل الميثاق حتى يكون مواكباً للمتغيرات الدولية في عصر التكتلات. لهذا في ذات الاتجـــاه تـــتعدد الاجـــتهادات والـــرؤى ولكها تتمحور في اتجـــاهين أساســـين: الاتجـــاه الأول منه يرى في الصيغة الحاليـــة للميـــثاق لا تواكـــب المـــتغيرات الدولية وبحاجة لصياغة جديدة تتواكب مع الحاضر ومتطلبات المستقبل أما الاتجـــاه الثاني يرتكز على أن الميثاق بوضعه الحالي يمثل إطـــاراً قانونيـــاً لوصـــول الحـــد الأدنى من العمل العربي المشترك على الرغم من قصوره.

ومـــن هذين الاتجاهين نطرح السؤال التالي: إلى أي مـــدى يمكن توسيع اختصاصات وصلاحيات أجهزة جامعة الـــدول العربية، استناداً إلى الأحكام والمبادئ العامة لميثاق بـــدون تعديل نصوصه، مع الأخذ في الاعتبار من الناحية القانونية لا يوجد ما يعيق تعديله، بحيث أجازت المادة (19) من الميثاق إمكانية التعديل بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، والقـــراءة المقارنـــة لنصوص بعض المنظمات الدولية نجد مواثيقها المنشئة لها تنص على وسائل أكثر تعقيداً لتعديلها، ميثاق هيئة الأمم المتحدة مثلاً يشترط وجوب موافقة الدول الخمـــس الدائمـــة العضـــوية لتعديل أي جزء من الميثاق. الحقيقـــة إذن، عدم تعديل الميثاق يكمن في الإرادة السياسية العـــربية وعـــدم الاتفـــاق في التعديل. فالبعض متحمس له والـــبعض الآخر متحفظ مع وجود الاختلاف الجوهري في وجهـــات النظر بشأن التغيير نفسه كالاقتصار على إدخال بعـــض التعديلات التي تقتضيها الظروف أو ضم برتوكول أو وثيقة جديدة تلحق الميثاق المعمول به حالياً.

ومـــن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التعديل في حد ذاتـــه لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره المقدم للحلول لقضايا العمـــل العـــربي المشـــترك، إذا كان من الممكن أن تكتفي الدول العربية بتنقيح الميثاق من العيوب التي تكتنفه، ولكن الأمـــر ســـوف لـــن يكـــون على مستوى طموحات الأمة العـــربية، ويمكـــن الاستدلال بما تناولته إحدى مشروعات تعديـــل الميثاق الخاص بنظام القرارات في مجلس الجامعة، بحيـــث انتقد البعض الأحكام الواردة فيه والتي تقضي بأن القـــرارات الهامة يجب أن تصدر بإجماع الدول الأعضاء، ومطالبين في ذلك الأخذ بقاعدة الأغلبية، وهذه القاعدة تمثل إحـــدى نقـــاط الضـــعف في البناء القانوني للجامعة، ويكاد يكـــون مـــن الأمور المستقرة في نطاق العمل التنظيمي. إن العديـــد مـــن القـــرارات التي صدرت من مجلس الجامعة بإجمـــاع الدول الأعضاء، لم تجد طريقها للتنفيذ إذن مشكلة العـــرب كتكتل هي مشكلة سياسية أكثر من كونها قانونية، لـــذا المدخل الصحيح للتعامل مع قضايا التكتل العربي هو مدخل سياسي مع عدم إهمال المدخل القانوني.

والخطـــورة أيضاً تكمن في كون الميثاق جاء خالياً مـــن الإشـــارة لتدابير الأمن القومي العربي والأجهزة التي تكـــلف بهـــا في مواجهة أية تهديد تتعرض له إحدى الدول العـــربية أو وقـــوع عدوان عليها مقارنة لما جاء في ميثاق الأمـــم المتحدة، وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى، وهذا

القصور واضح تجاه القضية الفلسطينية وإبان العدوان على الجماهيرية في عام 1986 وحرب الخليج الثانية عام 1990.. الخ، وذلك بالاكتفاء بإصدار قرارات متنوعة ومن حيث القصور أيضاً عدم إشارة الميثاق للإجراءات الواجبة الاتباع في حالة العدوان الخارجي، بينما اهتم بعلاج التهديدات المحتملة من داخل الوطن العربي، بحيث نصت المادة الخامسة من الميثاق عدم جواز الالتجاء إلى القوة في فض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، والمادة السادسة منه عالجت حالات وقوع اعتداء من دولة على دولة أخرى من الأعضاء، وذلك من خلال مجلس الجامعة ومن خلال وظيفة الأمين العام للجامعة، وفي هذا الشأن اكتفت المادة الثالثة من الميثاق بالنص على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلين للدول الأعضاء ويكون لكل منهم صوت واحد مهما يكون عدد ممثليها.

وهذه المرونة في الميثاق أدت إلى إمكانية انعقاد المجلس بمستويات تمثيل مختلفة، إذا كان ذلك بحضور الممثلين الدائمين لدى الجامعة، أو على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية أو مؤتمرات القمة بحضور الملوك والرؤساء مع استخدام وسيلتين لحل النزاع هما الوساطة والتحكيم الاختياري[1].

وفي السياق المقارن، إذا كان ميثاق جامعة الدول العربية يلتقي مع المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية في العزوف عن استخدام اصطلاح الجزاء إلا أنه اختلف عنها بحيث جاء مقتضباً في إشارته إلى التدابير والإجراءات الجزائية التي يحظر اللجوء إليها ضد عضو من أعضائها في حالة عدم التزامه بأحكام الميثاق أو الخروج من مقتضيات الشرعية العربية.

من ما سبق ذكره من قصور في الميثاق، نجد الضرورة الملحة لإرادة سياسية مع تعديل الميثاق حتى تكون هيكلته التنظيمية مواكبة لتحديات الألفية الثالثة ومطالبها في عصر التكتلات. كاستحداث سوق عربية مشتركة وتكامل اقتصادي ما بين الدول العربية التي هي غنية بمواردها المادية والبشرية.

والواقع الحالي يشير إلى أن الرأسمال العربي الذي كان من الممكن أن يصنع هذه القاعدة الاقتصادية الهامة نجده موظفاً في الدول الغربية وأصبح بذلك من حيث تدويله وهويته رأسمالية وليس في صالح العرب، ويقدر حجمه ما بين 750-800 مليار دولار، ولا شك أن هذه المبالغ الضخمة لو استثمرت بتخطيط وبإرادة سياسية حكيمة في داخل الوطن العربي لجعل منها تكتلاً اقتصادياً هاماً على المستوى العالمي.

والحقيقة الهامة في ذات السياق أن استقرار المجتمعات وازدهارها اقتصادياً واجتماعياً يعتمد أولاً على العدالة الاجتماعية من ناحية والديمقراطية السياسية المعبر عنها في مدى المشاركة في صنع القرار السياسي من ناحية أخرى.

لذا التحول الديمقراطي ومرتكزاته في ظل عصر التكتلات والعولمة، هو أيضاً من التحديات الكبرى التي ستواجه الوطن العربي، وعالمياً هذا التحول بدأ يجتاح العالم مع نهاية القرن العشرين في بعض البلدان وبخاصة دول شرق أوروبا، ولكن ما تم فيها من تغيرات في مجتمعاتها وأنظمتها السياسية لم يكن مفاجئاً لأغلب المحللين المتخصصين في علم الاجتماع السياسي، فإذا كانت الدول الرأسمالية بعد نهضتها الصناعية، وجدت أنها أهملت القضية الاجتماعية وبدأت في تغيير أنظمتها السياسية بما يسمى "بالعقد الاجتماعي" نجد بالمقابل البلدان الاشتراكية ارتكزت على "العدالة التوزيعية"، وحققت بذلك إنجازات اقتصادية اجتماعية نقلتها من مصاف الدول المتخلفة في العشرينات من القرن العشرين إلى مصاف

[1] انظر ميثاق جامعة الدول العربية.

الـــدول الأعظـــم، ولكـــنها مع ذلك أهملت الركيزة الغائبة لاســـتمرار وازدهـــار مجـــتمعاتها المتمثـــلة فـــي ركيزة الديمقـــراطية، ودخلت بذلك هذه الدول في العشرية الأخيرة مـــن القـــرن العشرين في صراعها حول السلطة الذي كان في بعضها دموياً من أجل إحلال هذه الركيزة الغائبة.

لـــذا خـــلال التأمل في أزمة الديمقراطية على امتداد الوطـــن العـــربي وهو يواجه المستقبل نجدها تكتسي طابعاً معـــبر عـــنه بغياب كل من الديمقراطية والمجتمع المدني، فأنظمـــة الحكم القائمة حالياً في بعض بلدان الوطن العربي تـــتمحور إمـــا في دولة الحزب الواحد، أو دولة تخفي في جوهـــرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية أو دولة المؤسسة التقليدية التي يقوم كيانها على العصبية العشائرية وتحرص على تحجيم المجتمع في إطاره التقليدي.

وبالـــتالي تغييـــب المواطـــن العربي ومشاركته في الحيـــاة السياســـية العامة وخضوعه لقوانين لم يشارك في وضعها وليست معبرة عن إرادته، هذا إذا ما أضفنا التدني فـــي البـــنية التحتية والتخلف الاقتصادي في غالبية البلدان العربية وغياب العدالة الاجتماعية فيها.

خاتمة:

نســـتخلص من ما عرض في هذه الورقة على أن الركيزتين العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية من المتطلبات الأساسية والهامة التي سوف تواجه الوطن العربي وبقوة في المستقبل.

وهـــذا الـــتحول الديمقـــراطي سوف لن يكون مجرد استجابة للمشاركة في الحياة السياسية. ولكـــن كشـــرط كفاية للمتغيرات والتحديات القادمة التي سبق ذكرها في سياق البحث، والتي سوف لـــن تعمـــل إلا فـــي ظل هامش واسع من الحريات العامة، فالمشكلات التي سوف تنتج عن الثورة التكـــنولوجية مـــثلاً هـــي من التعقيد والتشعب تتجاوز قدرة أجهزة الدولة المركزية، وهو ما يجعل أهميـــة دور مشاركة الأفراد والجماعات المحلية والروابط المهنية والنقابية، بما في ذلك مؤسسات التعـــليم الفاعلة تجاه مطالب التحديات، فالإرادة الحرة لأي دولة ومجتمع سوف لن تكون ذات معنى إلا إذا كانت نتاجاً للإرادة الشعبية وتكويناتها الفاعلة.

لهـــذا الوطـــن العـــربي في مجمله وهو يواجه تحديات الألفية الثالثة وتداعياتها لا بد له من الـــتخطيط للمســـتقبل والفشـــل فـــي الـــتخطيط للمستقبل هو تخطيط للفشل، وأحسن وسائل التنبؤ بالمســـتقبل هـــو صـــياغتها، ولا بد للأمة العربية أن تتأمل في ماضيها وحاضرها، فالأمة التي لا تستذكر تاريخها سوف تعيد حلقاته السيئة.

المراجع:

1- د. قسطنتين زريق، مطالب المستقبل العربي، دار العلم، بيروت، 1983، ص 48.

2- الجويلي عمرو، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1996، ص 84.

3- الجويلي عمرو، المرجع السابق.

4- الشـــريف حســـن، تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد 224، أكتوبر 1997، ص 74.

5- الشريف حسن، المرجع السابق ص 69.

6- المرجع السابق، ص 80.

7- د. خضر محسن، نزيف العقول العربية، مجلة الوحدة، العدد 100 يناير 1993، ص 165.

8- المرجع السابق، ص 166.

9- المرجع السابق، ص 166.

10- دجاني نبيل، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد 224، أكتوبر 1997.

11- وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسياسات الإعلامية في الدول العربية، الخرطوم 1987، ص 25.

12- الشريف حسن، مرجع سابق، ص 76.

13- محاضرة الأخ قائد ثورة الفاتح العظيم أمام طلاب جامعة التحدي، سرت، 1997.12.10.

14- بيجاوى محمد، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مطبوعات اليونسكو 1980، ص 328.

15- ميثاق جامعة الدول العربية، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة.

16- سمارة عادلة، مقالة في تطوير اللاتكافؤ في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 97، مارس 1998، ص 97.